



فرنسا

مؤشر
الموازنة
المفتوحة 2008

87%

مجموع النقاط الكلي:

تقدم للجمهور معلومات شاملة حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

إضاءات

المعلومات المعلننة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط فرنسا في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات شاملة حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يزود المواطنين بالأدوات اللازمة لاعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشتمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللفرع التشريعي من الحكومة مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في فرنسا، ينطوي تعقب الإنفاق وجمع العوائد والاقتراض خلال السنة المالية على بعض الصعوبة. ورغم أن فرنسا تنشر تقارير شاملة في بداية السنة، إلا أن الحكومة لا تنشر مراجعة لنصف السنة. ومن شأن مثل هذه الوثيقة أن تعزز الصدقية العامة لأنها كانت ستقدم معلومات محدثة وشاملة عن الكيفية التي يجري

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	نعم
مشروع الموازنة	نعم
موازنة المواطن	نعم
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	نعم
قنسل ا فصت نم ةع جارم	لا
تقرير نهاية السنة	نعم
تقرير التدقيق المالي	نعم

وفقها تطبيق بنود الموازنة خلال السنة المالية.

من السهل نسبياً تقييم أداء الموازنة في فرنسا بمجرد انتهاء السنة المالية، حيث يجري إصدار تقرير مفصل لنهاية السنة، والذي يسمح بعقد مقارنات بين ما ورد في بنود الموازنة وبين ما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. وتعتمد فرنسا أيضاً إلى نشر تقريرها الخاص بتدقيق الحسابات على الملأ، وتقدم بعض المعلومات عما إذا كانت توصيات جهة التدقيق قد تم تطبيقها بنجاح. ومع ذلك، تبقى بعض التفاصيل غائبة عن التقرير، ولا يكون الفرع التنفيذي ملزماً بالكشف عن هذه المعلومات.

إن الوصول إلى معلومات الموازنة بالغة التفصيل، واللازمة لتقدير مدى تقدم الحكومة في تنفيذ مشروع أو نشاط ما، قد أصبح في المتناول إلى حد بعيد. ذلك أن فرنسا قد ضمنت حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في قوانينها. ويستطيع المواطنون عموماً التمتع بهذا الحق على صعيد الممارسة.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة الصدقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى يمكن من خلالها جعل عمليات الموازنة الفرنسية أكثر انفتاحاً.

تمكن زيادة فرص مشاركة المواطن في النقاشات حول الموازنة. وعلى سبيل المثال، وبينما يقوم الفرع التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، فإنه لا يتم سماع شهادة الجمهور بهذا الخصوص.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تمتلك محكمة الرقابة الوطنية العليا أية آليات رسمية للتواصل مع الجمهور.



Open Budget Index 2008

فرنسا

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سؤالاً من أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحث

ميشيل بوفير

مجموعة الأبحاث الأوروبية في السياسات

المالية (GERFIP)

جامعة باريس 1 السوربون، البانتيون 12.

باريس 75005 فرنسا

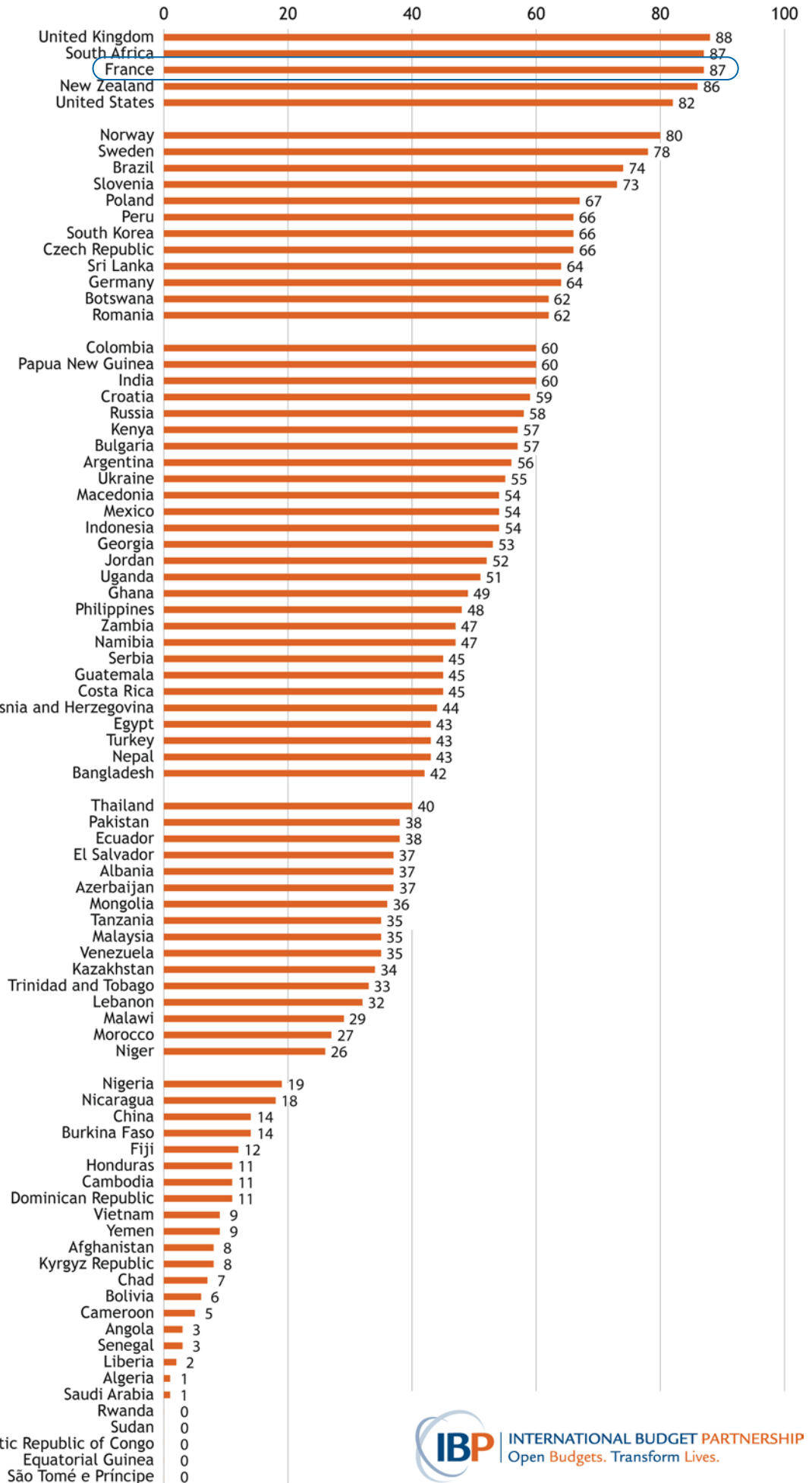
هاتف: +331 440 77 689

بريد إلكتروني: maupertuis284@gmail.com

موقع إلكتروني: www.gerfip.org

موقع إلكتروني: www.openbudgetindex.org

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني: www.openbudgetindex.org



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.